كلمة رئيس التحرير

رمضان يلدرم

شهدت تركيا في الآونة الأخيرة لغطًا وصخبًا من نوع خاص، وذلك على إثر تداعيات الخلاف السياسي بين جماعة كولن من جهة وحزب العدالة والتنمية الحاكم من جهة أخرى. مما ساهم في ارتفاع حرارة المشهد السياسي ليصل إلى ذروته ونتج عنه ذوبان الثلج الذى غطى مساحات كبيرة من المدن التركية وانتفاء الشعور بالبرد جراء موجة الشتويه القارصة التى ضربت تركيا بأكملها، خاصة بين قطاعات النخبة السياسية هناك. الأمر الذى يحاول الاقتراب منه بدقة وتأنٍ. الكاتب "حاتم آته" محاولاً سبر أغواره وتقديم المشهد الحقيقي لهذا السجال الدائر والقائم حتى اللحظة، متتبعًا محطاته الأولى والمواقف البارزة بين الجانبين في مقالته التى حملت عنوانًا جاذبًا: "جماعة كولن .. الانجذاب إلى التيه". خاصة بعدما تعددت التحليلات والصيغ المختلفة التى تناولت هذا الخلاف السياسي الأبرز على الساحة التركية. والتى تأرجحت في معظمها إما في المبالغة في التحليل.. أو الإفراط في التناول.

على اللحن ذاته يعزف طه أوزان معزوفته "القضاء في تركيا.. ومحاولة رفض الوصاية على السياسة"، والتى حاول خلالها تقديم زاوية أخرى في خضم هذا السجال القائم بين كولن والعدالة والتنمية. والتى استطاع بحذاقة عالية أن يعرض كواليس مهمة لم تظهر من قبل ستغير واجهة الأحداث في الأمد القريب.

ومن تركيا الى الاتحاد الاوروبي... حيث تتسم علاقات الاتحاد الأوربي بدول حوض البحر المتوسط بشيء من الانتقائية، فضلاً عن البراغماتية في الكثير من مواقفه وسياساته على الرغم من احتياج الاتحاد إلى هذه الدول إلى درجة دفعته في لحظات متفاوتة إلى مزيد من محاولات التقارب والتعاون في شتى المجالات، وفقًا للمتغيرات الطارئة على الخريطة الجيوسياسية لها، خصوصًا مع تنامي تطلعات بعض دول المتوسط نحو ممارسة الندِّية مع الاتحاد، والطموح الزائد في أن تكون في قلب المعادلة لا خارجها، مثل "تركيا" التي تسعى على استحياء إلى تحقيق تلك المقاربة، ناهيك عن أحداث الربيع العربي وما لحقها من هزات سياسية واجتماعية ألقت بظلالها على العلاقة بين دول المتوسط والاتحاد الأوربي، بل والغرب عامة.

انطلاقًا من ذلك حاولنا في هذا العدد الذي بين أيديكم التعرف على ملامح من هذه العلاقات والتصورات، فضلاً عن المحددات الجديدة التي تتشابك أو تربط بينهما، ولم يكن الربيع العربي بمعزل عنها؛ بل أصبح قضية مهمّة لدى الغرب ولاسيّما "الاتحاد الأوربي". انطلاقًا من ذلك يرتحل بنا محمد مطاوع نحو فضاءات السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي عقب الهزات التي أصابت المنطقة جراء الربيع العربي وتداعياته، وتتأمّل المقالة في الأسباب الكامنة وراء السلوك الغربي تجاه هذه الثورات، وبناءً على هذه الخلفية، يرى هذا المقال أن الاتفاق الضمني لا يزال ممكنًا على الرغم من الانتفاضات العربية، وإن كان بصيغ مختلفة.

بيد أن إعادة النظر في تأثير ما يسمى بـ"القوة المعيارية" للاتحاد الأوربي التي أسّس عليها _سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر_ أصبح ضرورة ملحة وأمرًا مهمًا تستدعيها اللحظة الراهنة وفقًا لكل من "إلينا لازارو، وماريا جيانيو، وجيراسيموس تسوراباس" في دراستهم التي تحاول الوقوف على دور الاتحاد في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من جهة، وتأثيره في الداخل المصري من جهة أخرى، من خلال نفي فكرة أن تلك المعيارية وحدها قادرة على إصلاح وتعزيز الديمقراطية والتعاون الإقليمي، وهو ما أثبتته الشواهد الواقعة على الأرض وسير الأحداث المتوالية، وهو ما يعكف عليه هذا العمل الذي حمل عنوان "حدود الترويج للمعيارية: الاتحاد الأوربي في مصر وإسرائيل وفلسطين".. من أجل إثراء المناقشات حول قوة أوربا المعيارية والعلاقات الأورومتوسطية.

ونعود الي تركيا مجددًا فمن الطبيعي أن يكون لها حظ في هذا الملف؛ لعمق العلاقة بينها وبين الاتحاد الأوربي، ولرغبتها الجامحة في تحقيق الحلم التركي بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي.. بعد هذا الكم من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال العقد الفائت، ولاسيّما بعد انطلاقتها مع حزب العدالة والتنمية في 2002 م.

ولكن النقطة الأبرز في الموضوع _خاصة بعد التحولات الأخيرة التي شهدتها تركيا كما يشير يوست لايندیك في دراسته "تركيا والاتحاد الأوربي: 2014 وما بعدها"_ هي أن عام 2014م سيشهد تغيرات في العلاقة بين الجانبين تفضي إلى انفراج كبير بينهما خصوصًا مع نجاح حكومة "العدالة والتنمية" في حسم المسألة الكردية، وإصلاحاته الاقتصادية التي تنمو بشكل سريع، بالتوازي مع نجاح الاتحاد الأوربي في الاقتراب من حل أزمة اليورو، وهو ما يفتح بابًا جديدًا نحو التفاوض لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، وتحديدًا عقب الانتخابات الألمانية القادمة.

ومن بحوث هذا العدد كتابة الدستور المصري التي كانت ولا تزال في غاية الأهمية والخطورة معًا؛ لأنها تُعدّ المشهد النهائي لاستقرار مصر وضمان مستقبل أبنائها لأجيال قادمة، وفي العدد متابعة لمحطات كتابة الدستور منذ الأيام الأولى التي أعقبت الثورة المصرية، ثورة 25يناير، مرورًا بدستور 2012، وانتهاءً بما بعد الثالث من يوليو 2013، من خلال قراءة متأنية ورؤية تحليلية للباحث حسن محمد الذي أبرز أهم التحولات التي طرأت على كتابة الدستور وارتباطاتها بالمتغير السياسي القائم في كل مرحلة.

وفي شأن مصري آخر نؤكّد هنا ما ذكرناه سابقًا من أنّ عمق العلاقة بين الشعبين التركي والمصري تمتد جذورها إلى قرون مضت فلا يحدّها مكان ولا زمان، ولن تغيب عنها الشمس حتى في فترات التوتر والقلق التي قد تنشأ بطبيعة الأحوال والمقام في أي مكان بالعالم بين دولة وأخرى، إلا أنها لم تكن دائمة في أي وقت من الأوقات، هنا يقدّم أحمد التهامي رؤيته حول تداعيات التجاذب الدبلوماسي والسجال الذي دار بين القاهرة وأنقرة، ونتج عنه انسداد دبلوماسي مؤقت.

وفي إيران كان اختيار حسن روحاني من خلال انتخابات حاسمة رئيسًا لجمهورية إيران الإسلامية 2013 مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر، حيث عُدَّ تحدّيًا واضحًا لسياسات سابقه أحمدي نجاد، وعرف عن

الرجل دعمه للحريات الاجتماعية ودفاعه عن حقوق المرأة، وهما السمتان الرئيستان اللتان دعّمتا موقفه خلال السباق الرئاسي، ومن ثم رجحت كفة الاعتدال على الأخرى التي كانت سببًا في عزلة إيران عن المجتمع الدولي، وهو ما يصوِّر لنا مشاهده ببراعة واقتدار الباحث محمود مونشيبوري.

إن علاقة الدولة بالمجتمع من الإشكاليات الأكثر تعقيدًا في العلوم السياسية والاجتماعية، ولاسيّما في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، انطلاقًا من ذلك يرتحل بنا الباحث إبراهيم الهضيبي في فضاءات الصراع بين الدولة والمجتمع كما أسماها عقب ثورة الـ25 من يناير، في الوقت الذي تحاول فيه د. ريم عبد الحليم رسم خريطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر أيضًا، وهو جهد مشكور حاولت الباحثة من خلاله إبراز الخريطة الاستثمارية والجغرافية والقطاعية في مصر، والإشارة إلى أنها لا تبرز منها رؤية متكاملة حول الوضع أو الاحتياجات أو الانعكاسات على الشعب تشغيلاً وعائدًا، أو الانعكاسات على السياسة الخارجية المصرية عربيًّا وإفريقيًّا وعالميًّا، وهو ما يمثل إشكالية حقيقية في واقع ومستقبل الاستثمار في مصر.

يبدو لي أحيانًا أن كمَّ التحديات التي تواجه منطقتنا العربية والإسلامية لا حصر لها، خصوصًا بعد نجاح بعض التجارب والنماذج في تقديم رؤية نهضوية حقيقية في مجالات شتى وعلى أكثر من صعيد. ولاسيّما الاقتصادية منها. وهو ما حاولت الباحثة رانية طاهر أن تحلله بعمق في دراستها "الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي".. راصدة تأثير الربيع العربي والتحولات التي شهدتها المنطقة في سياسات تركيا في المنطقة ودورها الآخذ في الصعود منذ بزوغ نجمها بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، خصوصًا بعد أن شهدت السنوات الأخيرة تناميًا متصاعدًا للدور التركي في غالبية القضايا المحورية بالشرق الأوسط، وتبنّي حزب "العدالة والتنمية" الحاكم نهجًا مخالفًا ومغايرًا لنهج أسلافه بتعديل الوجهة إلى الشرق.. بدل الاتجاه غربًا.

وختامًا أَدَعُكم مع بحوث العدد ودراساته.. راجيًا أن تضيف إلى رصيدكم المعرفي مزيدًا من العلم والفائدة.